RSM

RSM البزيع وشركاهم

صندوق الرؤية
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

صندوق الرؤية
دولـة الكويـت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2 – 1
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	15 – 7

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة حاملي الوحدات المحترمين
صندوق الرؤية
دولـة الكويـت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصـندوق الرؤية (الصـندوق)، والتي تتضـمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسـمبر 2018 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصـورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للصـندوق كما في 31 ديسـمبر 2018، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شـرحها ضـمن بند مسؤوليات مراقب الحسـابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الصندوق وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسـبين، بالإضـافة الى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالإلتزام بمسـؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصـلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

مسؤولية مدير الصندوق عن البيانات المالية

إن مدير الصـندوق هو الجهة المسـؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشـكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي يراه مناسـبا لتمكينه من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضـمن أية أخطاء مادية سـواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، يكون مدير الصـندوق مسـؤولا عن تقييم قدرة الصـندوق على تحقيق الاسـتمرارية والافصـاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاسـتمرارية وتطبيق مبدأ الاسـتمرارية المحاسـبي، ما لم يكن بنية مدير الصـندوق تصـفية الصـندوق أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك، أن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصـول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سـواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سـوف تقوم دائما بكتشـف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الاخطاء وسـواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

شركـة RSM البزيع وشركاهم هي عضو في شبكة RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM.
إن كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة واستشارات لها وضعها القانوني المستقل . إن شبكة RSM ليست بذاتها كيانا قانونياً مستقلاً.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل مدير الصندوق.

- الاستنتاج حول ملائمة استخدام مدير الصندوق للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للصندوق أو نتائج أعماله.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
27 يناير 2019

صندوق الرؤية
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2018	2017
الموجودات			
نقد ونقد معادل		**214,137**	852,301
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	3	**11,416,919**	26,631,924
موجودات أخرى		**2,026**	3,691
مجموع الموجودات		**11,633,082**	27,487,916
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
أرصدة دائنة	4	**24,160**	51,440
مجموع المطلوبات		**24,160**	51,440
حقوق الملكية :			
رأس المال	5	**8,947,705**	20,100,762
إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات	6	**(3,918,971)**	230,843
أرباح مرحلة		**6,580,188**	7,104,871
مجموع حقوق الملكية		**11,608,922**	27,436,476
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**11,633,082**	27,487,916
صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد	7	**1.297**	1.365

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي – ش.م.ك.ع.
مدير الصندوق

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية – ش.م.ك.م.
مراقب الاستثمار وأمين الحفظ

صندوق الرؤية
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2018	2017
الإيرادات :			
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**1,043,242**	2,767,157
خسائر غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(43,952)**	(1,295,397)
إيرادات فوائد		**8,061**	10,664
إيرادات توزيعات أرباح		**926,250**	911,754
		1,933,601	2,394,178
المصروفات :			
أتعاب مدير الصندوق	8	**(395,984)**	(526,456)
أتعاب مراقب الاستثمار وأمين الحفظ	9	**(28,285)**	(37,604)
مصاريف تشغيلية أخرى		**(23,722)**	(41,759)
		(447,991)	(605,819)
ربح السنة		**1,485,610**	1,788,359
الدخل الشامل الآخر للسنة		**-**	-
مجموع الدخل الشامل للسنة		**1,485,610**	1,788,359

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءا من البيانات المالية.

صندوق الرؤية
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	رأس المال	إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات	أرباح مرحلة	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016	22,376,826	1,182,920	5,316,512	28,876,258
إستردادات خلال السنة	(2,276,064)	(952,077)	-	(3,228,141)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	1,788,359	1,788,359
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017	20,100,762	230,843	7,104,871	27,436,476
اشتراكات خلال السنة	824,890	228,148	-	1,053,038
إستردادات خلال السنة	(13,988,240)	(4,377,962)	-	(18,366,202)
اصدار وحدات منحة (إيضاح 5)	2,010,293	-	(2,010,293)	-
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	1,485,610	1,485,610
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	**8,947,705**	**(3,918,971)**	**6,580,188**	**11,608,922**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءا من البيانات المالية.

صندوق الرؤية
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2017	2018	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
1,788,359	**1,485,610**	ربح السنة
		تسويات :
1,295,397	**43,952**	خسائر غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
3,083,756	**1,529,562**	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
1,069,482	**15,171,053**	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,309	**1,665**	موجودات أخرى
(84,891)	**(27,280)**	أرصدة دائنة
4,069,656	**16,675,000**	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
-	**1,053,038**	المحصل من الإشتراكات في وحدات الاستثمار
(3,228,141)	**(18,366,202)**	دفعات لإسترداد وحدات الاستثمار
(3,228,141)	**(17,313,164)**	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
841,515	**(638,164)**	صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل
10,786	**852,301**	نقد ونقد معادل في بداية السنة
852,301	**214,137**	نقد ونقد معادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءا من البيانات المالية.

1- تأسيس الصندوق وأغراضه

تم تأسيس صندوق الرؤية (الصندوق) – صندوق برأس مال متغير – بتاريخ 22 مايو 2002 بموجب القرار الوزاري رقم 113 لسنة 1992 ووفقا للقانون رقم 31 لسنة 1990 في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار. إن الصندوق خاضع لإشراف هيئة أسواق المال طبقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، علماً بأنه تم تعديل النظام الأساسي للصندوق بتاريخ 4 ديسمبر 2016 ليتوافق مع تعديلات قانون هيئة أسواق المال الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2015.

بدأ الصندوق مزاولة نشاطه في 29 يونيو 2002 - مدة الصندوق 15 سنة، قابلة للتجديد لمدة أو مدد مماثلة بناء على طلب مدير الصندوق بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال. وانتهت المدة الأولى بتاريخ 20 مايو2017 وقد تم تجديد مدة الصندوق 15 سنة تنتهي بتاريخ 20 مايو 2032.

تتمثل اغراض الصندوق فى تنمية رأس المال من خلال الاستثمار في الأوراق المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت وذلك لتحقيق عوائد نقدية رأسمالية مجدية ضمن درجة مقبولة من المخاطرة الاستثمارية، إلا أن مدير الصندوق لا يضمن أي أرباح أو عوائد رأسمالية محددة نتيجة إدارته لأموال الصندوق.

يتم إدارة الصندوق من قبل شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي – ش.م.ك.ع. (مدير الصندوق)

يقوم بدور مراقب الاستثمار وأمين الحفظ الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية – ش.م.ك.م. (مراقب الاستثمار وأمين الحفظ).

إن العنوان المسجل لمدير الصندوق هو ص.ب. 819 الصفاة – 13009، الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المرفقة من قبل مدير الصندوق ومراقب الاستثمار بتاريخ 27 يناير 2019.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للصندوق، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ز).

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2018:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية

يحل هذا المعيار، الذي يبدأ سريانه اعتباراً من أو بعد 1 يناير 2018، محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كيفية تصنيف وقياس الأدوات المالية، ويشمل نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة لغرض احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية والمتطلبات العامة الجديدة لمحاسبة التحوط. كما سوف تظل الإرشادات حول تحقق أو عدم تحقق الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بدون تغيير. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2 (ب) حول أثر التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الايرادات الناتجة من العقود مع العملاء

قام الصندوق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء في تاريخ سريان المعيار بتاريخ 1 يناير 2018. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (18) "الإيرادات" ويقدم المعيار نموذج خمس خطوات لحساب الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء بالإضافة إلى ذلك، تم نقل الإرشادات الخاصة بإيرادات الفوائد والارباح من معيار المحاسبة الدولي رقم (18) إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) دون تغييرات جوهرية في المتطلبات. لذلك، لم يكن هناك أي أثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على الصندوق.

ب - الأدوات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

(أ) **الموجودات المالية**

السياسة المحاسبية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2018

طبق الصندوق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 مع تطبيق مبدئي في 1 يناير 2018. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تغير جوهري عن معيار المحاسبة الدولي (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يؤدي المعيار الجديد إلى تغيرات جوهرية في محاسبة الموجودات المالية ولبعض جوانب محاسبة المطلوبات المالية.

1) **تصنيف الموجودات المالية**

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق بإدارة موجودات الصندوق وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

يحدد الصندوق نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة الصندوق لموجوداته المالية لتحقيق أهدافه، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف الصندوق الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الأصل. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليه الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركته فيها.

تم استبدال فئات قياس المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 للموجودات المالية (القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المتاحة للبيع، المحتفظ بها حتى الاستحقاق، القروض والذمم المدينة) بالفئات التالية:

- أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى بيان الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد.
- أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر إلى بيان الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشرطين التاليين:

- يحتفظ بالموجودات ضمن نموذج عمل إلى الاحتفاظ بالأصل من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية هي أن تستلم تدفقاتها النقدية في تواريخ محددة، والتي تتمثل فقط في دفع المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة عليه.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

إن النقد و النقد المعادل والأرصدة المدينة الأخرى المتضمنة تحت بند موجودات أخرى للصندوق تصنف تحت " أدوات الدين الدرجة بالتكلفة المطفأة".

1 - النقد والنقد المعادل
يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

2 - ذمم مدينة
إن الذمم المدينة ليست من مشتقات الموجودات المالية، ويوجد لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مدرجة في سوق نشط. تنشأ الذمم المدينة عندما يقوم الصندوق بمنح الأموال والبضائع أو الخدمات مباشرة للمدين مع عدم وجود النية للمتاجرة في هذه الذمم.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
يقوم الصندوق بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها من خلال الربح أو الخسارة عند شرائها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءً من محفظة أدوات مالية مدارة، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث لتحقق الأرباح قصيرة الأجل. ويتم تسجيل وقياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي. إضافة إلى ذلك، قد يلجأ الصندوق عند التحقق المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي فروق محاسبية قد تنشأ.

يتم إثبات التغير في القيمة العادلة وايرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لشروط العقد أو حين يتم إثبات حق الصندوق في استلام الدفعات.

يصنف الصندوق الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة وغير المسعرة وصناديق السوق النقدي كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي.

2) انخفاض قيمة الموجودات المالية
إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) قد غير بشكل جوهري طريقة محاسبة الصندوق عن خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عن طريق استبدال منهج الخسارة المتكبدة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بمنهج خسارة الائتمان المتوقع المستقبلي.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) من الصندوق أن تقوم بتسجيل مخصص لخسائر الائتمان المستقبلة لجميع أدوات الدين التي لا يحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن خسائر الائتمان المتوقعة مبنية على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم تخفيض العجز باستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل.

بالنسبة للموجودات الأخرى، قام الصندوق بتطبيق المنهج المبسط للمعيار على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. وقد تم تحديد أنه لم يحدث أي تأثير جوهري من تقييم خسائر الائتمان المتوقعة حيث تمثل غالبية الأرصدة المدينة في المستحق من المقاصة نتيجة معاملات في الأوراق المالية وتوزيعات الأرباح المستحقة والتي لا توجد بها حالات للتخلف عن السداد قد حدثت. ولذلك تم اعتبارها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.

3) المرحلة الانتقالية
تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما هو موضح أدناه:

- الصندوق ليس له تأثير جوهري عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ماعدا في تصنيف الموجودات المالية
- تم إجراء التقييمات التالية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ التطبيق الأولي.
  - تحديد نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالأصل المالي.
  - تصنيف لبعض الموجودات المالية كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية في تاريخ بداية التطبيق للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

يوضح الجدول التالي التسوية بين فئات القياس الأولية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) وفئات القياس الجديدة وفقاً لمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) للموجودات والمطلوبات المالية للصندوق كما في 1 يناير 2018:

	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الجديد بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9	القيم الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة الدولي 39	القيم الدفترية الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9
الموجودات المالية				
نقد ونقد معادل	قروض ومدينون	التكلفة المطفأة	852,301	**852,301**
أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	26,631,924	**26,631,924**
موجودات أخرى	قروض ومدينون	التكلفة المطفأة	3,691	**3,691**
مجموع الموجودات المالية			27,487,916	**27,487,916**
المطلوبات المالية				
أرصدة دائنة	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	51,440	**51,440**
مجموع المطلوبات المالية			51,440	**51,440**

السياسات المحاسبية المطبقة حتى تاريخ البيانات المالية في 31 ديسمبر 2017

قرر الصندوق عدم تعديل أرقام المقارنة، وبناءً عليه تمثل أرقام المقارنة المعروضة السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الصندوق في السنوات السابقة.

التصنيف:

حتى تاريخ 31 ديسمبر 2017، قام الصندوق بتصنيف الموجودات المالية حسب الفئات التالية:

أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر- إن السياسة المحاسبية كما هي مذكورة أعلاة بدون تعديلات.

ب) قروض وذمم مدينة - إن السياسة المحاسبية كما هي مذكورة أعلاة في بند أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات وتحدد من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي لها.

القياس اللاحق:

لاحقا للإعتراف المبدئي، يتم إدراج القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لاحقا بالقيمة العادلة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتضمن الإيضاح رقم (12) تفاصيل قياس القيمة العادلة للموجودات المالية.

(ب) المطلوبات المالية

تظل طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية هي نفسها إلى حد كبير كما كانت وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للصندوق.

1 - الدائنون

يمثل بند الدائنون الإلتزام لسداد قيمة خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر.

(ج) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي او لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

جـ - رأس المال

يقوم الصندوق بإصدار الوحدات، وهي قابلة للإسترداد وفقاً لخيار حملة الوحدات وتصنف كحقوق ملكية وفقا للتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32 الذي اعتمده الصندوق في عام 2009، ويمكن إعادة الوحدات القابلة للإسترداد إلى الصندوق طبقاً للنظام الأساسي للصندوق مقابل نقد يساوي حصة نسبية من قيمة صافي موجودات الصندوق طبقاً لتقييم الوحدة عند الاسترداد.

د - تحقق الإيراد

يقوم الصندوق بإثبات الإيرادات من عمليات الصندوق كما هو مذكور أدناه:

1) إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد ، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

2) توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الصندوق في استلام تلك الدفعات.

3) أرباح بيع الموجودات المالية

تقاس أرباح بيع الموجودات المالية بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

4) الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

هـ - المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الصندوق إلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

و - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية الا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ز - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن الصندوق يقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات المستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

1- تحقق الإيراد

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للصندوق، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد المبينة في إيضاح 2 (د) يتطلب أراء هامة.

2- تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، يقرر الصندوق ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. يتبع الصندوق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح 2 (أ).

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة.

1 - القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

يقوم الصندوق باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الصندوق عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

3- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2018	2017
أسهم مسعرة	**10,420,478**	25,434,299
صناديق سوق نقدي – (تحت التصفية)	**906,153**	1,077,067
أسهم غير مسعرة	**90,288**	120,558
	11,416,919	26,631,924

4- أرصدة دائنة

	2018	2017
أتعاب مدير الصندوق المستحقة	**17,282**	40,844
أتعاب مراقب الاستثمار وأمين الحفظ المستحقة	**4,044**	8,762
أرصدة دائنة أخرى	**2,834**	1,834
	24,160	51,440

5- رأس المال

يتراوح رأس مال الصندوق من 5,000,000 إلى 50,000,000 وحدة (2017 : 5,000,000 إلى 50,000,000 وحدة) بقيمة إسمية 1 دينار كويتي لكل منها. يتم إصدار وإسترداد هذه الوحدات بناء على خيار حملة الوحدات بسعر يعتمد على صافي قيمة موجودات الصندوق عند الإصدار / الإسترداد والذي يتم شهريا.

بتاريخ 19 فبراير 2018، وافقت هيئة أسواق المال على طلب مدير الصندوق لإصدار وحدات منحة بنسبة 10% من رأس المال القائم التي تمثل 2,010,293 وحدة بقيمة اسمية 1 دينار كويتي للوحدة إلى حاملي الوحدات القائمين.

يحتفظ مدير الصندوق بعدد 702,170 وحدة قابلة للإسترداد من الوحدات المصدرة للصندوق والتي تمثل نسبة 7.85% كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 638,338 وحدة تمثل نسبة 3.18%).

6- إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات

يؤخذ نقص / فائض القيمة الإسمية نتيجة الإستردادات / الاكتتابات إلى إحتياطي فروق إشتراكات / إسترداد وحدات.

7- صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد

	2018	2017
حقوق الملكية العائدة لحملة وحدات الاستثمار القابلة للإسترداد	**11,608,922**	27,436,476
عدد الوحدات القابلة للإسترداد	**8,947,705**	20,100,762
صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد	**1.297**	1.365

8- أتعاب مدير الصندوق

يتم دفع أتعاب سنوية تبلغ 1.75% من القيمة الصافية لموجودات الصندوق تحسب مع احتساب صافي قيمة الوحدة كل شهر وتسدد إلى مدير الصندوق طبقاً للنظام الأساسي للصندوق.

9- أتعاب مراقب الاستثمار وأمين الحفظ

يتم دفع أتعاب سنوية تبلغ 0.125% من القيمة الصافية لموجودات الصندوق تحسب مع احتساب صافي قيمة الوحدة كل شهر وتسدد إلى مراقب الاستثمار وأمين الحفظ طبقاً للنظام الأساسي للصندوق.

10- معاملات مع أطراف ذات صلة

تعتبر الأطراف ذات صلة إذا كان لها سيطرة على الطرف الآخر أو يكون لها تأثير جوهري عليه في اتخاذ القرارات المالية أوقرارات العمليات. خلال السنة، قام الصندوق بمعاملات مع أطراف ذات صلة وفقاً لبنود وشروط اعتمدها مدير الصندوق.

إن النقد والنقد المعادل يتضمن مبلغ 151,696 دينار كويتي مودع لدى الشركة الأم لمدير الصندوق (2017: 5,653 دينار كويتي).

إن استثمار الصندوق في صناديق سوق نقدي (تحت التصفية) تتضمن مبلغ 619,221 دينار كويتي (2017: 784,480 دينار كويتي) حيث أن مدير الصندوق يمثل المصفي القانوني.

تم الإفصاح عن إجمالي أتعاب مدير الصندوق وأتعاب مراقب الاستثمار وأمين الحفظ للسنة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وتم الإفصاح عن الأتعاب المستحقة لكل من مدير الصندوق ومراقب الاستثمار وأمين الحفظ في إيضاح رقم (4).

تم الإفصاح عن إحتفاظ مدير الصندوق بوحدات استثمار قابلة للإسترداد في إيضاح رقم (5).

11- إدارة المخاطر المالية

يستخدم الصندوق ضمن نشاطه الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد لدى البنوك، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الموجودات الأخرى والدائنين، ونتيجة لذلك فإنه يتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

أ - مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة. يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة من جراء استثمار فوائض أمواله في ودائع تحت الطلب وقصيرة الأجل. يبين الجدول التالي حساسية ربح السنة لزيادة معقولة وممكنة في معدلات الفائدة بواقع 5 نقاط أساس (2017 : 5 نقاط أساس). النقص بمعدلات الفائدة بواقع 5 نقاط أساس (2017 : 5 نقاط أساس) سيؤدي إلى زيادة ربح السنة بنفس المبلغ. تبقى كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. لم تطرأ أي تغيرات على الطرق والافتراضات المستخدمة لإعداد تحليل الحساسية.

	2018	2017
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	**± 267**	± 216

ب - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في النقد لدى البنوك. إن التعرض لمخاطر الإئتمان على الأرصدة لدى البنوك محدود، نظرا لأن الأطراف المقابلة تمثل بنوك ذات جدارة إئتمانية عالية مصنفة من قبل وكالات تصنيف الإئتمان.

إن الحد الأعلى لتعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنوك.

جـ- مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. حالياً لا يتعرض الصندوق لمثل هذه المخاطر، حيث أنه ليس لدى الصندوق موجودات ومطلوبات مالية مقومة بالعملات الأجنبية.

د- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد إلتزاماته المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر يستثمر الصندوق في الموجودات المالية القابلة للتسييل السريع.

تستحق مطلوبات الصندوق خلال مدة زمنية تقل عن شهر. كما يسمح النظام الأساسي للصندوق بالإسترداد الشهري مما يعرضه لمخاطر السيولة المتمثلة في الوفاء بإستردادات حملة وحدات الاستثمار في أي وقت.

تتمثل سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر السيولة في الأتي :
1- استثمار معظم موجودات الصندوق في استثمارات متداولة في سوق نشط وذات قابلية للتصرف فيها.
2- الاحتفاظ بأصول سائلة مساوية للإستردادات المتوقعة.

كما في تاريخ البيانات المالية، فإن 89.58% (2017: 92.53%) من إجمالي موجودات الصندوق متداولة في أسواق نشطة، تستحق كل موجودات الصندوق خلال سنة واحدة (2017: سنة واحدة).

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية تتمثل في تذبذب قيمة الأداة نتيجة للتغير في السعر السوقي للأسهم سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة مرتبطة باستثمار فردي أو بالجهة المصدرة أو العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. يدير الصندوق المخاطر من خلال تنويع الموجودات المالية.

لا يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم على الدخل الشامل الآخر لأن ليس لديه استثمارات في أوراق مالية متداولة مصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

يوضح الجدول التالي الحساسية للتغير المحتمل بشكل معقول في مؤشرات أدوات الملكية كنتيجة للتغير في القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية ، حيث لدى الصندوق تعرض جوهري كما في 31 ديسمبر:

	2018		2017	
مؤشرات السوق	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر
بورصة الكويت	± 5%	± 572,503	± 5%	± 1,585,772

12- قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

إن الجدول التالي يبين موجودات الصندوق المقاسة بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**10,420,478**	**996,441**	**11,416,919**

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	25,434,299	1,077,067	26,511,366

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدر مدير الصندوق أن القيمة العادلة للنقد لدى البنوك، والموجودات الأخرى والدائنين تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، يحدد الصندوق ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

13- إدارة مخاطر رأس المال

يتمثل رأس مال الصندوق في إجمالي حقوق الملكية. إن قيمة حقوق الملكية المتاحة لحاملي الوحدات يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة الإشتراكات والإستردادات التي تتم بواسطة حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة رأس المال هو حماية قدرة الصندوق على الإستمرارية وذلك لتوفير عوائد ومنافع لحاملي الوحدات والمستفيدين الأخرين وايضاً الإبقاء على رأس مال يدعم أنشطة الصندوق الإستثمارية.

ولأغراض الإبقاء على أو تعديل هيكل رأس المال، فإن سياسة الصندوق هي أداء التالي:

- إسترداد وإصدار وحدات جديدة وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، والذي يتضمن أيضاً كيفية التعامل مع الإستردادات في حال تجاوز إجمالي طلبات الإسترداد عن 10% من قيمة صافي موجودات الصندوق.

يراقب مدير الصندوق رأس المال على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للإسترداد.

14- معلومات القطاع

يزاول الصندوق نشاطه في قطاع واحد رئيسيا وهو الاستثمار في الأدوات المالية المتاحة داخل سوق الكويت.

15- الضرائب

لا يخضع الصندوق للضرائب داخل دولة الكويت.